

المملكة العربية السعودية

الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	336
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	786.5
نسبة الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	23441
العمر المتوقع عند الولادة، سنة	74.7

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفق الاقتصاد الكلي والفقير، والبيانات الرسمية ملاحظات: (١) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2017).

تذهب التوقعات إلى تباطؤ النمو في 2019 نتيجة انخفاض مستويات إنتاج النفط، وانخفاض الأسعار، وتعطل الإمدادات مؤقتاً بسبب الهجوم على منشآت أرامكو النفطية. ومن المتوقع أن ينتعش النمو على الأمد المتوسط مع وقف تخفيضات الإنتاج وإتيان الإصلاحات الهيكلية ثمارها. وتواصل موازنة 2019 مسارها التوسعي أيضاً مع تعميق مبادرات تعبئة الإيرادات غير النفطية وضبط الإنفاق على الأمد المتوسط. وهناك تحدٍ رئيسي يتمثل في ضمان التنسيق الجيد بين مبادرات الإنفاق العديدة والإصلاحات في إطار رؤية السعودية 2030.

أحدث التطورات

نفذت السعودية تخفيضات كبيرة في إنتاج النفط في 2019 في إطار اتفاق خفض الإنتاج "أوبك +"، مما ساهم في انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي على أساس سنوي من 2.4% في 2018 إلى 1.7% في الربع الأول من 2019. ومع استمرار زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي في النصف الأول من 2019، كانت تخفيضات الإنتاج النفطي في السعودية أعمق مما تعهدت به المملكة، حيث بلغ الإنتاج في يوليو/تموز 9.65 مليون برميل في اليوم مقابل الحد الاختياري بموجب اتفاق خفض الإنتاج "أوبك +" والبالغ 10.3 مليون برميل في اليوم.

وإزداد نمو القطاع غير النفطي مدعوماً بتحسين أوضاع المالية العامة وسداد الحكومة متأخراتها للشركات الخاصة وقدرها 43 مليار دولار. وتشير مسوح ثقة مؤسسات الأعمال إلى استمرار التوسع في الربع الثاني. لكن تتواصل الضغوط الانكماشية، حيث تنعكس في النمو السلبي في الإيجارات، وهو ما يعزى جزئياً إلى خروج حوالي 1.8 مليون عامل أجنبي منذ 2017.

وسجلت مالية القطاع العام فائضاً قدره 7.4 مليار دولار في الربع الأول، على الرغم من ارتفاع الإنفاق الحكومي وانخفاض الإنتاج النفطي. ويعكس هذا التحسن زيادة تحصيل ضريبة القيمة المضافة وتوسيع رسوم الإنتاج وازدياد التحويلات (بما في ذلك توزيعات الأرباح الخاصة) من أرامكو السعودية إلى الميزانية. ومع ازدياد الإنفاق في الربع الثاني وتراجع نمو الإيرادات، تحولت أرصدة المالية العامة من جديد إلى تسجيل عجز (بمقدار 8.9 مليار دولار). وازداد الاستثمار العام في ظل تنفيذ خطط إنشاء البنية التحتية المرتبطة برؤية السعودية 2030. وأدى عجز الموازنة في السنوات الأخيرة إلى زيادة سريعة في الدين العام، من 1.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى حوالي 20% في نهاية 2018، مع ديون سيادية بقيمة 18 مليار دولار تم اقتراضها في النصف الأول من 2019 وحده. بالإضافة إلى ذلك، لاقى إصدار سندات أرامكو في أبريل/نيسان بقيمة 12 مليار دولار الإقبال الأقوى في التاريخ، ويعاند أقل من العائد السيادي. ورغبة في المساعدة على تنمية أسواق السندات المحلية، أصدرت الحكومة سندات

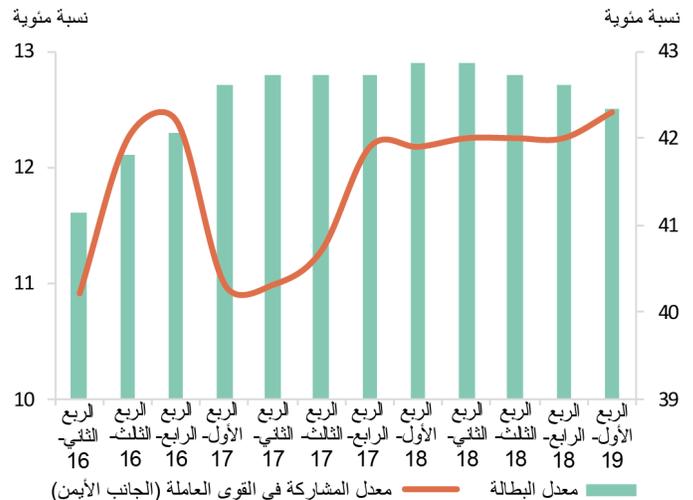
محلية بأجال استحقاق أطول (30 سنة) وسمحت بتداول أدوات الدين الحكومي في البورصة.

وتقلص فائض ميزان الحساب الجاري بشكل طفيف في الربع الأول من 2019 بسبب انخفاض عائدات تصدير النفط. وتحسن ميزان الخدمات في خضم انخفاض تدفق تحويلات المغتربين إلى الخارج. وظل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند 1.25 مليار دولار في الربع الأول، وهو أقل بكثير من مستوياته فيما قبل 2014. وازدادت تدفقات حافظة الاستثمار غير المباشر زيادة كبيرة استعداداً لإدراج سوق الأسهم السعودية في مؤشرات الأسواق الصاعدة. وبلغت احتياطات النقد الأجنبي في البنك المركزي (مع استبعاد الذهب) 512 مليار دولار في يونيو/حزيران، مرتفعةً من 496 مليار دولار في نهاية 2018. ونظراً لربط الريال بالدولار، تم تخفيض سعر إعادة الشراء إلى 2.75% في أعقاب اتباع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سياسة نقدية أكثر تساهلاً في الأونة الأخيرة.

وكانت رؤية السعودية 2030 حافزاً لتطبيق إصلاحات في العديد من المجالات، بما في ذلك تطوير القطاع المالي، وتحسين مناخ أنشطة الأعمال، وتعزيز رأس المال البشري، وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتشمل إصلاحات الإدارة المالية العامة استحداث أطر المالية العامة متوسطة الأمد وإدخال تحسينات على عمليات الموازنة وشفافية المالية العامة ونظم إدارة الإنفاق. وتهدف إصلاحات سوق العمل إلى زيادة نسبة المواطنين في القوى العاملة في القطاع الخاص. وعلى الرغم من ازدياد توظيف المواطنين، بمن فيهم النساء، فإن التأثيرات على نمو القطاع الخاص وإنتاجيته أقل وضوحاً. وأدت الرسوم المفروضة على العمالة الأجنبية إلى زيادة تكاليف العمل وأضعفت الطلب المحلي مع خروج العمال الأجانب.

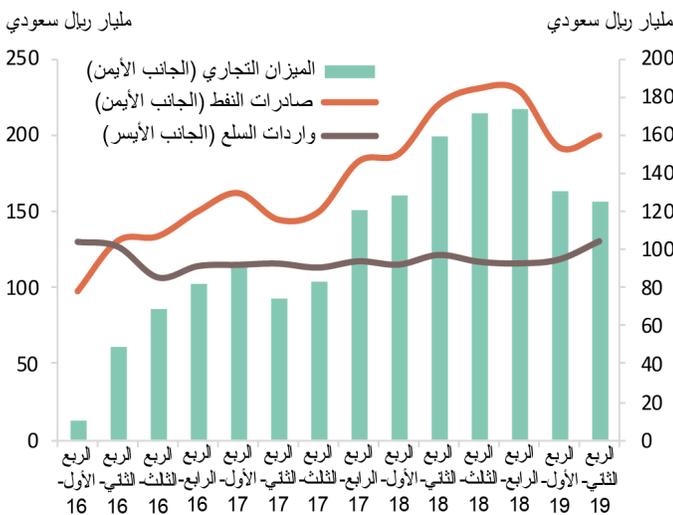
وعلى الرغم من عدم توفر معلومات رسمية عن الفقر، فإن الوقوف على الأسر محدودة الدخل ومساندتها بنطوي على تحديات. وكما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، يتألف معظم المقيمين محدودي الدخل من الوافدين، لكن مع تجاوز عدد المواطنين حاجز العشرين مليوناً، ستتشأ حتماً مشكلات تتعلق بتوفير مصادر كسب الرزق والرفاهة للمواطنين. وقد رسمت رؤية السعودية 2030 أهدافاً طموحة لحماية المواطنين، بما في ذلك تحديث نظام الرعاية الاجتماعية، وإعادة توجيه دعم الأسعار للمحتاجين، وإعداد وتدريب غير القادرين على العثور على فرصة عمل، وتوفير الرعاية والمساندة المخصصتين للمواطنين الأشد

الشكل 1. السعودية / معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الشكل 2. السعودية / الميزان التجاري، وصادرات النفط، وواردات السلع



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

هذا البروز في المكانة العالمية إلى تحفيز التقدم في الإصلاحات الهيكلية.

المخاطر والتحديات

تشمل المخاطر التراجع المخيب للأمال في النمو العالمي الذي يؤثر سلباً على الطلب على الطاقة وأسعارها، والتقلب في الأسواق المالية العالمية الذي يمكنه زيادة تكلفة التمويل. ومع بقاء الإنفاق الحكومي كمحرك رئيسي للنشاط غير النفطي، يمثل التحدي الرئيسي أمام سياسات المالية العامة في تحقيق التوازن بين تثبيت أوضاع الاقتصاد الكلي والنمو من ناحية، وتحقيق استدامة المالية العامة من ناحية أخرى. وعلى الرغم مما تحقق من تقدم كبير في الإصلاحات التي تتوخاها رؤية السعودية 2030، ما زال تنوع النشاط الاقتصادي يشكل تحدياً، حيث يتطلب مزيداً من اتساق السياسات ووضوحها والتنسيق بين الهيئات. وسيكون بناء المساندة السياسية والاجتماعية والتحديد السليم لأولويات الإصلاحات عنصراً أساسياً لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. ويعزف المواطنون السعوديون عن سد الفجوة التي خلفها خروج العمالة الوافدة، وسيتمثل التحدي الرئيسي في تخفيض الأجور المتوقعة للمواطنين بالإضافة إلى تحسين إدارة استقدام العمالة الأجنبية وتنقلها عبر القطاعات. وأخيراً تتوخى رؤية السعودية 2030 استثمارات رأسمالية كبيرة ومشاريع عملاقة، لكن قد تسفر عن مستوى مرتفع من الاحتياجات التمويلية والمخاطر على الموازنة. وتتوقف التأثيرات طويلة الأجل على ما إذا كانت هذه المشاريع تخفف بالفعل معوقات النمو الذي يقوده القطاع الخاص أم لا.

ضعفاً. ومن هذا المنطلق استُحدث "برنامج حساب المواطن" لتعويض الأسر السعودية عن ارتفاع أسعار الطاقة، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وفرض رسوم على الوافدين. لكن هناك ما يسوّغ التنسيق الوثيق مع برامج التحويلات النقدية الأخرى لضمان الفاعلية والكفاءة الشاملة لبرامج المساعدة الاجتماعية واستخدام الموارد العامة.

الأفاق المستقبلية

من المتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي في 2019 إلى 0.8% في ظل الآثار السلبية الناجمة عن تخفيضات إنتاج النفط التي تتفاقم بفعل الأفاق العالمية المتدهورة منذ مطلع هذا الصيف. وأدت الهجمات التي طالت المنشآت النفطية السعودية في سبتمبر/أيلول إلى انقطاع كبير في الإمدادات يُتوقع أن يؤثر أيضاً على النمو في 2019. وسيتم تعويض هذه المحصلات السلبية جزئياً بتعزيز نشاط القطاع الخاص غير النفطي نتيجة الإنفاق الحكومي المتزايد. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 2.2% في 2021 بعد أن تتوقف تخفيضات إنتاج النفط وتؤدي إصلاحات تنوع النشاط الاقتصادي الجارية ثمارها. وينبغي أن يظل التضخم في نطاق السيطرة فيما يبقى النمو أدنى من إمكاناته. وستستمر السياسات العامة تسجّل عجزاً، وإن كان متناقصاً، في ضوء التوقعات بانخفاض أسعار الطاقة على مدار العامين المقبلين. ويتوقف تحقيق هدف توازن الموازنة بحلول 2023 (كما في برنامج تحقيق توازن الموازنة) على تدابير ضبط أوضاع المالية العامة الجاري اتخاذها وارتفاع أسعار النفط. ومن المتوقع أن يتسع فائض ميزان الحساب الجاري مع تقلص الفائض التجاري نتيجة انخفاض مقبوضات الصادرات النفطية وارتفاع طلب القطاع الخاص وواردات البنية التحتية المرتبطة برؤية السعودية 2030. وسوف تتولى السعودية رئاسة مجموعة العشرين في 2020، ومن المرجح أن يؤدي

الجدول 2 المملكة العربية السعودية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفرق

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2021 ن	2020 ن	2019 ت	2018	2017	2016	
2.2	1.6	0.5	2.4	-0.7	1.7	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.2	2.4	2.6	1.9	3.2	0.9	الاستهلاك الخاص
1.2	1.2	2.9	6.0	3.3	-17.5	الاستهلاك الحكومي
6.2	5.6	4.2	-2.9	0.7	-14.0	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
1.8	0.8	-2.5	6.8	-3.1	8.0	الصادرات والسلع والخدمات
4.1	4.3	2.9	2.7	0.3	-20.3	الواردات والسلع والخدمات
2.2	1.6	0.5	2.4	-0.8	1.7	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
2.3	2.3	2.3	-4.5	31.0	0.6	الزراعة
1.5	1.5	-0.2	2.7	-2.4	2.3	الصناعة
3.2	1.7	1.4	2.6	-0.2	0.8	الخدمات
1.0	0.8	-1.2	2.5	-0.9	2.0	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
7.9	7.1	5.8	9.0	1.5	-3.7	رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.0	1.0	0.8	0.7	0.9	-0.2	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
-4.1	-4.5	-6.1	-5.9	-9.2	-12.9	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.